

السياسة الحيوية لأنظمة المراقبة الأمنية في العصر الرقمي

Biopolitical Dimensions of Security Surveillance in the Digital Age

رحمة يوساري ، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم-

الجزائر

rahma.youssari.etu@univ-mosta.dz

عبد الله بلغيت ، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم-

الجزائر

abdellah.belghit@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2025/11/10

تاريخ القبول: 2025/07/24

تاريخ الاستلام: 2025 /06/02

الملخص:

تشهد المجتمعات المعاصرة توسعًا كبيرًا في ظاهرة المراقبة، مدفوعًا بالتقدم التكنولوجي الهائل، لتتجاوز أشكالها التقليدية وتصبح أداة لإدارة الحياة نفسها. تستكشف هذه الدراسة، من منظور السياسة الحيوية، كيف تحولت المراقبة إلى آلية لإدارة السكان وتنظيمهم، خاصة في المجال الأمني بالعصر الرقمي. تنطلق الدراسة من فرضية أن المراقبة المعاصرة لم تعد تقتصر على حفظ الأمن بل أصبحت وسيلة لإدارة الحياة السكانية، مما يؤدي لتآكل الخصوصية، وأن التقنيات الرقمية تعزز هذه المراقبة البيوسياسية. بالاعتماد على المنهج النقدي التحليلي، تهدف الدراسة إلى تحليل الأطر النظرية للمراقبة والسياسة الحيوية وتجلياتها الأمنية. أظهرت النتائج أن المراقبة البيوسياسية، المعززة بالتقنيات الرقمية، تدير الحياة السكانية بشكل مكثف، مما يؤثر على الخصوصية ويثير تحديات تتعلق بالتمييز والحقوق، وتؤكد الحاجة لأطر قانونية وأخلاقية جديدة ومقاومة نقدية.

الكلمات المفتاحية: المراقبة ؛ السياسة الحيوية؛ الأمن ؛ أنظمة المراقبة ؛ ميشيل فوكو.

Abstract

Contemporary societies are witnessing a significant expansion of surveillance a phenomenon driven by immense technological advancements that has transcended its traditional forms to become a tool for managing life itself. This study employing a biopolitical perspective inspired by the works of Foucault and Agamben explores how surveillance has transformed into a mechanism for population management and organization particularly within the security domain in the digital age. The study posits that contemporary surveillance extends beyond traditional security functions to become a pivotal instrument for managing population life leading to an erosion of individual privacy and that digital technologies unprecedentedly enhance this biopolitical surveillance. Using a critical analytical and genealogical methodology the study aims to analyze the theoretical frameworks of surveillance and biopolitics and their security manifestations. The findings indicate that biopolitical surveillance augmented by digital technologies intensively manages population life impacting privacy and raising challenges related to discrimination and rights highlighting the need for new legal ethical frameworks and critical resistance

key words: Surveillance; Biopolitics; Security; SurveillanceSystems;Michel Foucault.

مقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة تزايداً ملحوظاً في ظاهرة المراقبة وهي ظاهرة تجاوزت أشكالها التقليدية حيث امتدت لتشمل أبعاداً تكنولوجية واجتماعية واقتصادية عميقة فلم تعد المراقبة مقتصرة على الأجهزة الأمنية أو الحكومية فحسب بل امتدت لتشمل الشركات والمؤسسات وحتى الأفراد في حياتهم اليومية وهذا التوسع مدفوع بتطورات هائلة في التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة وفي هذا السياق برزت دراسات المراقبة كحقل أكاديمي متعدد التخصصات يهدف إلى تحليل عمليات الرصد المنهجي للسلوكيات والبيانات بهدف الحوكمة والتحكم

تكتسب دراسة المراقبة من منظور السياسة الحيوية أهمية خاصة إذ يقدم هذا المنظور إطاراً نظرياً لفهم كيف أصبحت الحياة نفسها بأبعادها البيولوجية والاجتماعية هدفاً رئيسياً للسلطة فالسياسة الحيوية كما يوضح ميشيل فوكو تشير إلى ممارسات السلطة التي تدير تخصصات الجسد والسكان لتصبح منطقة التقاء حاسمة بين القوة ومجالات الحياة

يلاحظ أن التطور التكنولوجي يتقاطع بشكل وثيق مع تعميق المراقبة البيوسياسية حيث تظهر التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة والخوارزميات مثل بصمات الحمض النووي والوسم الإلكتروني والفحوصات الصحية وبطاقات الهوية البيومترية وكاميرات المراقبة الذكية كأدوات مكنت السلطة من ممارسة التحكم البيوسياسي بشكل غير مسبوق ، وتسمح هذه التقنيات بجمع ومعالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية والسكانية وهو ما تسعى السياسة الحيوية إلى إدارته لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية أوسع . إن هذا التطور لا يمثل مجرد امتداد للرصد التقليدي بل هو تحول جوهري في كيفية عمل السلطة نحو ما يمكن تسميته حكم الأجساد حيث تصبح الحياة نفسها موضوعاً

لحساب والتحكم السياسي ويثير هذا التحول تساؤلات عميقة حول الاقتصاد السياسي للأمراض والصحة وكيفية تأثيره على الأفراد والمجتمعات

إشكالية الدراسة

تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية تتمحور حول: كيفية تحول دراسات المراقبة في سياق السياسة الحيوية من مجرد رصد للسلوكيات إلى آليات معقدة لإدارة الحياة نفسها وتحديدًا كيف تؤثر هذه الآليات على الأفراد والمجتمعات في العصر الرقمي؟ تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية

1. ما هو الإطار المفاهيمي والنظري الجامع بين دراسات المراقبة والسياسة الحيوية ؟
2. كيف تتجلى تطبيقات المراقبة البيوسياسية في سياقات معاصرة الأمان؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية

الفرضية الأولى: تتجاوز المراقبة المعاصرة من منظور السياسة الحيوية دورها التقليدي في حفظ الأمن لتصبح أداة محورية لإدارة الحياة السكانية وتنظيمها الأمر الذي يفضي إلى تآكل متزايد للخصوصية الفردية وتحديد أنماط من الحياة العارية القابلة للاستبعاد

الفرضية الثانية: تساهم التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة في تمكين السلطة من ممارسة المراقبة البيوسياسية بدرجة غير مسبقة مما يعمق قدرات التحكم والتصنيف والتمييز على الصعيدين الفردي والجماعي

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتوضيح الأطر النظرية لدراسات المراقبة والسياسة الحيوية مع التركيز على أعمال ميشيل فوكو وجورجيو أغامبين ، بتحديد ودراسة تجليات المراقبة البيوسياسية في مجال الأمني معاصر.

المنهج المستخدم

ستعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج النقدي التحليلي مع توظيف المنهج الجينيولوجي المستوحى من فوكو كإطار تحليلي رئيسي.

محااور الدراسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة: السياسة الحيوية، أنظمة المراقبة، ومدارس الأمن

- أولاً: دراسات المراقبة: النشأة والتطور

- ثانياً: السياسة الحيوية: إدارة الحياة من منظور نقدي

- ثالثاً: منظورات نقدية للأمن: تفكيك الممارسة الأمنية

المحور الثاني: المراقبة الأمنية البيوسياسية في العصر الرقمي: تقاطعات وتجليات

- أولاً: التقنيات الرقمية كمعزز للمراقبة الأمنية البيوسياسية

- ثانياً: تجليات المراقبة البيوسياسية في مجال الأمن

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة: السياسة الحيوية، أنظمة المراقبة، والأمن

يمهد هذا المحور لفهم الأبعاد النظرية الأساسية التي تحكم العلاقة المعقدة والمتشابكة بين السياسات الحيوية كآليات لإدارة الحياة وأنظمة المراقبة كأدوات للرصد والتحكم والممارسات الأمنية كخطابات واستراتيجيات لضمان النظام. إن تفكيك هذه المفاهيم وتتبع مسارات تطورها الفكري يعد خطوة ضرورية ليس فقط لإدراك طبيعة السلطة في العصر الرقمي ولكن أيضاً لكشف تجلياتها وتأثيراتها العميقة على الأفراد والمجتمعات.

أولاً: دراسات المراقبة النشأة والتطور

1. التطور التاريخي للمراقبة: من الانضباط البانوبتيكي إلى السيولة الرقمية (فوكو، باومان).

إن تتبع المسار التاريخي لمفهوم المراقبة وممارساتها يكشف عن تحولات عميقة في طبيعة السلطة وآليات عملها. يقف ميشيل فوكو كعلامة فارقة في هذا السياق حيث قدم في مؤلفه الشهير "المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن" (فوكو، 1990) تحليلًا جينالوجيًا دقيقًا لكيفية تحول أنظمة العقاب من التركيز على الجسد وتعذيبه علنًا إلى استهداف النفس وضبط السلوك من خلال آليات انضباطية خفية وشاملة.

يوضح فوكو أن ظهور السجن بشكله الحديث لم يكن مجرد إصلاح إنساني لنظام العقوبات بل كان جزءًا من استراتيجية أوسع للسلطة تهدف إلى إنتاج "أجساد طيعة" (docile bodies) أي أفراد منضبطين ومنتجين يمكن دمجهم بفعالية في النظام الاقتصادي والاجتماعي الناشئ (فوكو، 1990، ص. 135-138).

ويعد مفهوم "البانوبتيكون" (Panopticon) الذي استعاره فوكو وطوره بناءً على تصميم المهندس المعماري جيريمي بنتام حجر الزاوية في فهم هذه السلطة الانضباطية. يتألف البانوبتيكون من برج مركزي يحيط به بناء دائري مقسم إلى زنازين فردية بحيث يمكن للمراقب الموجود في البرج أن يرى جميع السجناء في زنازينهم دون أن يتمكن السجناء من رؤيته أو معرفة ما إذا كانوا مراقبين بالفعل في لحظة معينة. هذه اللابتيقية في المراقبة هي التي تولد لدى السجناء شعورًا دائمًا بأنه تحت الملاحظة مما يدفعه إلى استبطان الرقابة وممارسة الانضباط الذاتي على سلوكه بشكل مستمر (فوكو، 1990، ص. 200-202؛ شطارة ونصار، 2022، ص. 93).

يرى فوكو أن هذا النموذج البانوبتيكي لا يقتصر على السجناء بل يمتد ليشمل العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمصانع والمدارس والمستشفيات والثكنات

العسكرية حيث تعمل آليات مشابهة من المراقبة الهرمية والفحص المستمر والتقييم على تشكيل سلوك الأفراد وتطبيعهم وفقاً لمعايير محددة. إنها سلطة تعمل من خلال "فن توزيع الأفراد ومراقبة أنشطتهم وتدريبهم" بهدف زيادة فائدتهم وتقليل مقاومتهم (فوكو، 2016، ص. 105). إن هذا الانتقال من سلطة تعتمد على القوة الغاشمة إلى سلطة تعتمد على المعرفة والمراقبة المستمرة يمثل تحولاً جذرياً في اقتصاديات السلطة.

غير أن التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العقود الأخيرة أدت إلى ظهور أشكال جديدة من المراقبة تتجاوز في طبيعتها وانتشارها نموذج البانوبتيكون التقليدي. هنا تبرز مساهمة عالم الاجتماع البولندي زيغمونت باومان ومفهومه عن "المراقبة السائلة" (Liquid Surveillance) "الذي قدمه في سياق تحليله الأوسع لـ "الحدثة السائلة" (Bauman, 2007). يرى باومان أن المجتمعات المعاصرة تتميز بسيولة وتغير مستمرين حيث تذوب الهياكل الصلبة التي كانت تميز الحدثة المبكرة لتحل محلها ترتيبات أكثر مرونة وعدم استقرار. وفي هذا السياق أصبح المراقبة أيضاً "سائلة" أي أنها لم تعد مقتصرة على مؤسسات محددة أو أجهزة دولة مركزية بل تتخلل النسيج الاجتماعي بأكمله وتندمج في تفاصيل الحياة اليومية للأفراد (باومان، 2007، ص. 88-90).

إن أحد أهم سمات المراقبة السائلة كما يوضح باومان هو الدور المتزايد الذي يلعبه الأفراد أنفسهم في عملية المراقبة. فمن خلال الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية والخدمات عبر الإنترنت يقدم الأفراد طواعية وبشكل مستمر كميات هائلة من البيانات الشخصية حول سلوكياتهم واهتماماتهم وعلاقاتهم وتفضيلاتهم (شطارة، 2022، ص. 4؛ مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2025). هذه المشاركة الطوعية تجعل المراقبة أقل وضوحاً وأقل إكراهاً ظاهرياً مقارنة بالنموذج البانوبتيكي حيث كان الخضوع للمراقبة مفروضاً. يصف باومان هذا الوضع بأن الأفراد أصبحوا "يعترفون" (confess) " بأنفسهم طواعية في الفضاء الرقمي متحولين من مجرد موضوعات للمراقبة إلى مشاركين

نشطتين فيها. هذا التحول يثير تساؤلات عميقة حول مفاهيم الخصوصية والحرية والاستقلالية في العصر الرقمي حيث يصبح الخط الفاصل بين ما هو خاص وما هو عام غير واضح وتصبح الحياة اليومية نفسها مادة خام لعمليات جمع البيانات وتحليلها من قبل الشركات والحكومات على حد سواء (فاستر كابيتال، 2025). إن المراقبة السائلة تعمل كشبكة غير مرئية ولكنها فعالة تحيط بالأفراد وتوجه سلوكياتهم وتشكل خياراتهم بطرق قد لا تكون واعية دائماً.

2. المراقبة ك تقنية للسلطة والمعرفة وتشكيل الذات

يتجاوز تأثير المراقبة في المجتمعات المعاصرة مجرد وظيفتها التقليدية في الرصد وجمع المعلومات لتصبح آلية معقدة ومتعددة الأوجه تعمل ك تقنية أساسية للسلطة وتساهم بشكل فعال في إنتاج أنماط معينة من المعرفة وفي الوقت ذاته تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الذات الفردية والجماعية وتحديد هوياتهم. إن المراقبة في هذا السياق لا تعمل كعين سلبية تراقب العالم بل كقوة فاعلة تعيد بناء هذا العالم وتصنفه وتؤثر في مسارات حياة الأفراد. ويشير ديفيد ليون أحد أبرز منظري دراسات المراقبة إلى أن أنظمة المراقبة الحديثة تقوم بعمليات "فرز اجتماعي" (social sorting) "حيث يتم تصنيف الأفراد والمجموعات بناءً على البيانات المجمعة عنهم مما يؤدي إلى معاملتهم بشكل مختلف وتوفير فرص متفاوتة لهم أو حرمانهم منها (ليون، 2007، ص. 55 كما ورد في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2025). هذا الفرز لا يقتصر على الجوانب الأمنية بل يمتد ليشمل مجالات واسعة مثل التأمين والتوظيف والائتمان والرعاية الصحية والتسويق حيث يتم تقييم الأفراد وتحديد "قيمتهم" أو "مخاطرهم" بناءً على ملفاتهم الرقمية.

في هذا الإطار يقدم مارك بوستر (1990) تحليلاً نقدياً لتأثير قواعد البيانات وتقنيات المعلومات على تشكيل الذات في العصر الرقمي. يصف بوستر قواعد البيانات المراقبة بأنها

تمثل "بانوبتيكون فائق (superpanopticon)" وهو مفهوم يتجاوز البانوبتيكون الفوكوي التقليدي. فبينما كان البانوبتيكون يعتمد على المراقبة المرئية للجسد في فضاء مادي محدد فإن البانوبتيكون الفائق يعمل في الفضاء الرقمي اللامادي من خلال جمع وتخزين ومعالجة كميات هائلة من البيانات الشخصية (بوستر، 1990، ص. 98-100). يرى بوستر أن هذه البيانات لا تمثل مجرد سجلات سلبية بل تساهم بنشاط في "تكوين الذات (constitution of the subject)" حيث يتم بناء هويات رقمية للأفراد تتألف من مجموع المعلومات المتاحة عنهم. هذه الهويات الرقمية قد تكون أكثر تأثيراً في بعض السياقات من الهويات الواقعية حيث تعتمد عليها المؤسسات في اتخاذ قراراتها بشأن الأفراد. إن الذات في هذا "نمط المعلومات" كما يسميه بوستر تصبح مجزأة ومتغيرة وتتشكل باستمرار من خلال تفاعلها مع أنظمة المعلومات والمراقبة.

ثانياً: السياسة الحيوية إدارة الحياة من منظور نقدي

1. مفهوم السياسة الحيوية عند ميشيل فوكو: السلطة الحيوية، حكم السكان، وعنصرية الدولة. يشكل مفهوم "السياسة الحيوية (Biopolitics)" أحد أبرز وأهم الإسهامات الفكرية لميشيل فوكو حيث يقدم من خلاله تحليلاً عميقاً لكيفية تحول الحياة البيولوجية للأفراد والسكان إلى موضوع ورهان مركزي لممارسات السلطة وتقنيات الحكم في العصور الحديثة. يرى فوكو أن السلطة في المجتمعات الغربية لم تعد تكتفي بممارسة حقها السيادي التقليدي في "صنع الموت أو ترك الحياة" وهو الحق الذي كان يميز سلطة الملك المطلق بل طورت نمطاً جديداً من السلطة يركز على "صنع الحياة أو دفعها نحو الموت" (فوكو، 1978، ص. 138).

هذا التحول الجذري الذي بدأ بالتبلور في القرن السابع عشر ووصل إلى ذروته في القرن التاسع عشر يمثل انتقالاً من "سلطة سيادية" إلى "سلطة حيوية" (Biopower) " يميز فوكو بين قطبين رئيسيين تتجلى من خلالهما هذه السلطة الحيوية (1978، ص. 139؛ شطارة ونصار، 2022، ص. 94). القطب الأول هو "سياسة تشريح الجسد البشري" (anatomy-politics of the human body) والتي ظهرت في القرن السابع عشر وركزت على الجسد الفردي كآلة. تهدف هذه السياسة التشريحية إلى تدريب الجسد وتأديبه وزيادة قدراته وفعاليتها ودمجه في أنظمة الضبط الاقتصادي والاجتماعي الفعالة. أما القطب الثاني الذي ظهر في منتصف القرن الثامن عشر فهو "سياسة حيوية للسكان" (bio-politics of the population) والتي استهدفت الجسد-النوع أي السكان ككل. تركز هذه السياسة الحيوية على العمليات البيولوجية التي تميز الكائن البشري كنوع مثل معدلات الولادة والوفيات ومستوى الصحة العامة ومتوسط العمر المتوقع وظروف العيش. لم يحل هذان القطبان محل بعضهما البعض بل عملاً بشكل متوازٍ ومترابط حيث استهدفت تقنيات الانضباط الجسد الفردي بينما استهدفت تقنيات التنظيم والضبط حياة السكان ككل.

إن هدف السياسة الحيوية كما يحللها فوكو هو "حكم السكان" (governmentality) أي إدارة شؤونهم الحيوية بطريقة عقلانية ومنظمة بهدف تحقيق "التوازن" و"الانتظام" و"الوضع الطبيعي" (شطارة، 2022، ص. 6). ولتحقيق هذه الغاية تستخدم السلطة الحيوية مجموعة متنوعة من المعارف والتقنيات مثل الإحصاء والطب وعلم السكان والتخطيط الحضري. وتصبح الحياة البيولوجية للسكان مجالاً للتدخل المستمر من قبل الدولة والمؤسسات المختلفة بهدف تحسينها وحمايتها وزيادة إنتاجيتها.

في هذا السياق يطرح فوكو مفهوم "عنصرية الدولة" كآلية أساسية تعمل من خلالها السياسة الحيوية (فوكو، 2003، ص. 254-258). (لا يقصد فوكو بالعنصرية هنا مجرد

الكرهية أو التحيز ضد مجموعة عرقية معينة بل يشير إلى تقنية تسمح للسلطة الحيوية التي تهدف إلى "صنع الحياة" بممارسة حق القتل. فلكي تتمكن السلطة من حماية حياة "سكانها" وتحسين نوعيتها يجب عليها أن تحدد ما يشكل تهديدًا بيولوجيًا لهؤلاء السكان سواء كان هذا التهديد داخليًا (مثل المجرمين أو "المنحرفين" أو المرضى) أو خارجيًا (مثل الأعداء أو الأجناس الأخرى). وهكذا تتيح العنصرية للدولة أن تقسم السكان إلى من يستحقون الحياة ومن يمكن إقصاؤهم أو التضحية بهم باسم "الدفاع عن المجتمع" والحفاظ على "نقاء" العرق أو السكان. إنها آلية تسمح للسلطة بأن تقتل باسم الحياة.

2. جورجيو أغامبين وتوسيع المفهوم: الحياة العارية، حالة الاستثناء.

بينما يعتبر ميشيل فوكو المؤسس لمفهوم السياسة الحيوية فإن الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين يعد من أبرز المفكرين الذين عملوا على تطوير هذا المفهوم وتوسيعه ونقده في بعض جوانبه مقدمًا رؤية أكثر جذرية حول العلاقة بين السلطة والحياة في التقليد السياسي الغربي. ينطلق أغامبين من أطروحات فوكو لكنه يجادل بأن السياسة الحيوية ليست ظاهرة حديثة مرتبطة بنشأة الدولة القومية في القرن الثامن عشر كما يميل فوكو إلى الاعتقاد بل هي بنية أساسية كامنة في صلب السياسة الغربية منذ بداياتها في اليونان القديمة (أغامبين، 1998، ص. 1-4).

أحد المفاهيم المركزية التي يقدمها أغامبين هو التمييز بين نوعين من الحياة استنادًا إلى الفلسفة اليونانية: "الحياة الطبيعية أو المجردة (zoê) و"الحياة المؤهلة أو السياسية" (bios) (أغامبين، 1998، ص. 1؛ شطارة ونصار، 2022، ص. 96). تشير (zoê) إلى حقيقة الحياة البيولوجية البسيطة المشتركة بين جميع الكائنات الحية بما في ذلك الإنسان بينما تشير (bios) إلى شكل أو طريقة معينة للعيش أي الحياة التي تتمتع بمعنى وقيمة ضمن المجتمع السياسي والقانوني. يرى أغامبين أن السياسة الغربية تأسست تاريخيًا على استبعاد (zoê) من المجال السياسي وإدراجها فيه في الوقت ذاته من خلال هذا الاستبعاد.

لتوضيح هذه الفكرة يستلهم أغامبين شخصية غامضة من القانون الروماني القديم وهي "الإنسان المستباح" (Homo Sacer) "الإنسان المستباح هو شخص يمكن قتله من قبل أي كان دون أن يعتبر قاتله مرتكباً لجريمة قتل وفي الوقت نفسه لا يمكن التضحية به في الطقوس الدينية (أغامبين، 1998، ص. 71-74). يمثل الإنسان المستباح في تحليل أغامبين تجسيداً لـ "الحياة العارية" (bare life) "أي الحياة المجردة من أي حماية قانونية أو قيمة سياسية والتي أصبحت النموذج الخفي الذي تقوم عليه السلطة السيادية. يجادل أغامبين بأن السلطة السيادية في جوهرها هي القدرة على إنتاج هذه الحياة العارية من خلال إعلان "حالة الاستثناء" (state of exception) (أغامبين، 2005)

تعتبر "حالة الاستثناء" مفهوماً محورياً آخر في فكر أغامبين. وهي تشير إلى الوضع الذي يتم فيه تعليق العمل بالقانون باسم الضرورة أو المصلحة العامة (أغامبين، 2005، ص. 1-2). في حالة الاستثناء يصبح القانون نفسه هو الذي يشرع لخرق القانون مما يخلق منطقة رمادية لا تخضع لأي قواعد قانونية واضحة. يرى أغامبين أن حالة الاستثناء لم تعد مجرد إجراء مؤقت وظرفي كما كان يُعتقد تقليدياً بل أصبحت في المجتمعات المعاصرة نموذجاً دائماً للحكم (paradigm of government) (أغامبين، 2005، ص. 2). فمن خلال إعلان حالات الطوارئ المستمرة سواء لمواجهة الإرهاب أو الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة تتمكن السلطة من توسيع صلاحياتها وتقييد الحريات وتجريد مجموعات معينة من حقوقها وتحويلهم إلى مجرد "حياة عارية" يمكن التحكم فيها والتصرف بها دون أي قيود قانونية. ويعتبر أغامبين أن "المخيم" (the camp) "وليس المدينة هو النموذج البيوسياسي الأساسي في العصر الحديث لأنه يمثل الفضاء الذي يتم فيه إنتاج الحياة العارية بشكل ممنهج وتصبح حالة الاستثناء هي القاعدة" (أغامبين، 1998، ص. 166-180).

ثالثاً: منظورات نقدية للأمن تفكيك المراقبة الأمنية

إن فهم العلاقة بين المراقبة والسياسة الحيوية يتطلب أيضاً النظر في كيفية تقاطعهما مع مفهوم الأمن والممارسات الأمنية. فغالباً ما يتم تبرير إجراءات المراقبة المكثفة وتدخلات السياسة الحيوية باسم "الأمن" سواء كان أمن الدولة أو أمن المجتمع أو أمن الأفراد. ولهذا السبب تقدم مدارس الدراسات الأمنية النقدية أدوات تحليلية بالغة الأهمية لتفكيك الخطاب الأمني وكشف علاقات القوة الكامنة وراءه والتشكيك في الادعاءات الموضوعية التي غالباً ما تصاحبه.

1. مدرسة باريس وسوسيولوجيا (اللا)أمن حسب ديديه بيغو.

تقدم مدرسة باريس للدراسات الأمنية والتي يرتبط بها بشكل وثيق المفكر الفرنسي ديديه بيغو منظوراً نقدياً مختلفاً يركز على "سوسيولوجيا (اللا)أمن" وعلى الممارسات اليومية لـ "مهنيي الأمن" (security professionals) مثل ضباط الشرطة والاستخبارات وحرس الحدود. (Bigo, 2002) تنتقد هذه المدرسة النظرة التقليدية التي تعتبر الدولة الفاعل الأمني الرئيسي والوحيد وتسلط الضوء على الدور المتزايد للفاعلين غير الدوليين مثل الشركات الأمنية الخاصة والمنظمات الدولية في إنتاج الأمن واللاأمن.

يركز بيغو وزملاؤه على تحليل "حقل الأمن" (field of security) "كمجال اجتماعي له منطقه الخاص وقواعده وصراعاته الداخلية. ويهتمون بكيفية قيام مهنيي الأمن بتعريف "المخاطر" و"التحديات" وكيف تساهم ممارساتهم اليومية في تشكيل السياسات الأمنية وفي بناء تصورات معينة حول الأمن. ومن المفاهيم الأساسية التي قدمتها هذه المدرسة مفهوم "الحكومية عن بعد" (governmentality at a distance) "للإشارة إلى كيف تمارس الدول المتقدمة سيطرتها على تدفقات الهجرة واللجئين من خلال توسيع حدودها الأمنية إلى ما وراء حدودها الإقليمية بالتعاون مع دول أخرى أو من خلال استخدام تقنيات المراقبة عن بعد

(Bigo, 2002, ص. 70-75). هذا التحليل يساعد على فهم كيف أن الممارسات الأمنية ليست مجرد استجابة لتهديدات موضوعية بل هي أيضاً ممارسات منتجة لهذه التهديدات ولأشكال معينة من النظام والتحكم.

2. المدرسة الويلزية (دراسات الأمن النقدي) والأمن كتحرر حسب كين بوث.

تتبنى المدرسة الويلزية لدراسات الأمن النقدي والتي يعد من أبرز روادها كين بوث وريتشارد وين جونز موقفاً معيارياً صريحاً يربط مفهوم الأمن بشكل وثيق بمفهوم "التحرر" (Booth, 1991) (Emancipation) تنتقد هذه المدرسة الدراسات الأمنية التقليدية لتركيزها المفرط على أمن الدولة وتجاهلها لأمن الأفراد والمجموعات المهمشة. ترى المدرسة الويلزية أن الأمن الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحرير الأفراد من كافة أشكال القمع والاضطهاد سواء كانت هذه الأشكال بنيوية (مثل الفقر واللامساواة والتمييز) أو مباشرة (مثل العنف والحروب).

يركز منظرو هذه المدرسة على مفهوم "الأمن الإنساني" (human security) الذي يضع الفرد واحتياجاته وحقوقه في صلب الاهتمام الأمني بدلاً من الدولة. ويدعون إلى توسيع أجندة الأمن لتشمل قضايا مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. بالنسبة للمدرسة الويلزية فإن الأمن ليس مجرد غياب للتهديدات بل هو أيضاً عملية مستمرة تهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والعيش بكرامة وحرية (Booth, 1991, ص. 319-320). (هذا المنظور النقدي يقدم إطاراً لتقييم السياسات الأمنية ليس فقط من حيث فعاليتها في مواجهة التهديدات بل أيضاً من حيث تأثيرها على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية).

المحور الثاني: المراقبة الأمنية البيوسياسية في العصر الرقمي: تقاطعات وتجليات

يسعى هذا المحور إلى استكشاف التقاطعات العميقة بين هذه المجالات في سياق العصر الرقمي. سنركز بشكل خاص على كيف أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى تعزيز قدرات المراقبة الأمنية ذات الطبيعة البيوسياسية، وكيف تتجلى هذه الممارسات في مجالات حيوية محددة، مولدة أشكالاً جديدة من التحكم والتصنيف والفرز الاجتماعي.

أولاً: التقنيات الرقمية كمعزز للمراقبة الأمنية البيوسياسية

إن الثورة الرقمية لم تغير فقط طرق تواصلنا بل أحدثت تحولاً جذرياً في آليات المراقبة. أصبحت التقنيات الرقمية أدوات مركزية تمكن من جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية والسلوكية، مما يفتح الباب أمام أشكال غير مسبقة من المراقبة الأمنية التي تستهدف الحياة البيولوجية والاجتماعية للأفراد.

1. البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي كأدوات للتحكم والفرز الأمني.

يمثل مفهوم "البيانات الضخمة (Big Data)" أحد أبرز تجليات العصر الرقمي، ويشير إلى الكميات الهائلة والمتنوعة والمتزايدة باستمرار من البيانات التي يتم توليدها من مصادر متعددة. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن حجم البيانات العالمية قد يصل إلى عشرات الزيتابايت سنوياً. هذه البيانات لم تعد مجرد سجلات سلبية، بل أصبحت مادة خام قيمة يتم تحليلها بواسطة تقنيات "الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)" وخوارزميات التعلم الآلي بهدف استخلاص رؤى وأنماط وتنبؤات (Zuboff, 2019 ص. 65-70).

في المجال الأمني، تتيح هذه التقنيات إمكانيات هائلة للتحكم والفرز. فمن خلال تحليل أنماط السلوك والتواصل والتحركات، يمكن للخوارزميات أن تحدد "الأفراد

المشبهين" أو "المخاطر المحتملة" حتى قبل وقوع أي فعل إجرامي. برامج مثل "PredPol" في الولايات المتحدة الأمريكية تدعي قدرتها على التنبؤ بمواقع وأوقات الجرائم المستقبلية بناءً على تحليل بيانات الجرائم التاريخية، وتوجيه دوريات الشرطة بناءً على ذلك. كما تستخدم دول مثل الصين أنظمة "الانتماء الاجتماعي" التي تجمع بيانات واسعة عن سلوك المواطنين لتقييم "جدارتهم" و"التزامهم بالقانون" وتحديد أهليتهم للحصول على خدمات معينة أو فرض عقوبات عليهم.

ومع ذلك، فإن الاعتماد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في المجال الأمني يثير مخاوف جدية بشأن التحيز. فالخوارزميات غالبًا ما تعكس التحيزات الموجودة في البيانات التي تم تدريبها عليها) وهي. دراسة أجرتها ProPublica في الولايات المتحدة كشفت أن برنامج COMPAS المستخدم لتقييم مخاطر عودة المتهمين لارتكاب الجرائم كان يميل إلى تصنيف المتهمين من أصول أفريقية بشكل غير متناسب على أنهم أكثر خطورة مقارنة بالمتهمين البيض ذوي السجلات المماثلة. (Angwin et al., 2016) هذا يوضح كيف يمكن لهذه التقنيات أن تؤدي إلى استهداف غير متناسب لمجموعات سكانية معينة (Noble, 2018) ص. 15-20. (إن "الحكم الخوارزمي" في المجال الأمني يهدد بتحويل الأفراد إلى مجرد "ملفات بيانات" يتم تقييمها بناءً على احتمالات إحصائية.

1. تكنولوجيا التعرف البيومتري وتطبيقاتها في المراقبة الأمنية وإدارة السكان.

تعتبر تقنيات التعرف البيومتريمن الأدوات الأساسية في ترسانة المراقبة الأمنية البيوسياسية المعاصرة. تعتمد هذه التقنيات على قياس وتحليل الخصائص البيولوجية الفريدة للأفراد مثل بصمات الأصابع وملامح الوجه و الحمض النووي)

في سياق المراقبة الأمنية، تلعب تكنولوجيا التعرف البيومتري دورًا حاسمًا. تستخدم دول مثل المملكة المتحدة والصين شبكات واسعة من كاميرات المراقبة المزودة بتقنية التعرف على الوجه في الأماكن العامة لمراقبة المواطنين وتحديد المشتبه بهم.

كما تستخدم بصمات الأصابع والحمض النووي في التحقيقات الجنائية؛ قواعد بيانات الحمض النووي الوطنية مثل CODIS في الولايات المتحدة تحتوي على ملايين الملفات الوراثية. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم هذه التقنيات في إدارة السكان من خلال إنشاء قواعد بيانات بيومترية وطنية، مثل نظام "أدهار" (Aadhaar) في الهند الذي يجمع البيانات البيومترية (بصمات الأصابع وقزحية العين) لأكثر من مليار مواطن بهدف توفير الخدمات وتحديد الهوية (Lyon, 2009، ص. 102-105).

ومع ذلك، فإن التوسع في استخدام تقنيات التعرف البيومتري يثير قضايا أخلاقية. فجمع وتخزين البيانات البيومترية للأفراد على نطاق واسع يشكل تهديدًا خطيرًا للخصوصية. وقد أظهرت دراسات مثل دراسات MIT و NIST أن دقة أنظمة التعرف على الوجه تختلف باختلاف العرق والجنس، حيث تكون أقل دقة في التعرف على وجوه النساء والأشخاص ذوي البشرة الداكنة، مما قد يؤدي إلى أخطاء في تحديد الهوية وتمييز (Buolamwini & Gebru, 2018). إن المراقبة البيومترية تجسد بشكل واضح كيف أصبحت "الحياة البيولوجية" نفسها هدفًا مباشرًا لتقنيات التحكم والمراقبة (Ajana, 2013، ص. 30-35).

في سياق المراقبة الأمنية الدولية، تلعب تكنولوجيا التعرف البيومتري دورًا حاسمًا في تحديد هوية المشتبه بهم والمجرمين ومراقبة تحركاتهم. فعلى سبيل المثال، تنتشر أنظمة التعرف على الوجه في المطارات ومحطات القطارات والشوارع، وتقوم بمقارنة صور الأشخاص بقواعد بيانات المطلوبين أو المشتبه بهم. كما تستخدم بصمات الأصابع والحمض النووي في التحقيقات الجنائية لتحديد هوية مرتكبي الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم هذه التقنيات في إدارة السكان من خلال إنشاء قواعد بيانات بيومترية وطنية أو

إصدار بطاقات هوية بيومترية، مما يسهل على الدولة تتبع مواطنيها والتحكم فيهم (Lyon, 2009, ص. 102-105).

ومع ذلك، فإن التوسع في استخدام تقنيات التعرف البيومتري يثير قضايا أخلاقية وقانونية واجتماعية معقدة. فجمع وتخزين البيانات البيومترية للأفراد على نطاق واسع يشكل تهديدًا خطيرًا للخصوصية، خاصة وأن هذه البيانات حساسة للغاية ولا يمكن تغييرها بسهولة. كما أن دقة هذه التقنيات ليست مضمونة دائمًا، وقد تؤدي الأخطاء في التعرف إلى اتهامات باطلة أو حرمان من الحقوق. علاوة على ذلك، فإن استخدام هذه التقنيات في المراقبة الجماعية للأماكن العامة يمكن أن يخلق "تأثيرًا مبردًا" (chilling effect) "على حرية التعبير والتجمع، حيث يشعر الأفراد بأنهم مراقبون باستمرار. إن المراقبة البيومترية تجسد بشكل واضح كيف أصبحت "الحياة البيولوجية" نفسها هدفًا مباشرًا لتقنيات التحكم والمراقبة في العصر الرقمي، مما يعزز من سلطة الدولة والشركات على الأجساد والهويات.

ثانيًا: تجليات المراقبة البيوسياسية في مجال الأمن

إن التقاطع بين المراقبة والسياسة الحيوية والأمن يجد تجلياته الأكثر وضوحًا وتأثيرًا في مجموعة من المجالات الحيوية التي أصبحت فيها إدارة "الحياة" والتحكم في "السكان" هدفًا آمنًا مركزيًا. في هذه السياقات، لا تقتصر الممارسات الأمنية على مواجهة التهديدات التقليدية، بل تمتد لتشمل ضبط وتنظيم وتصنيف الأجساد والسلوكيات بطرق تستند إلى منطق بيوسياسي.

1. إدارة الحدود والهجرة: تقنيات مراقبة الأجساد وتصنيف المهاجرين واللاجئين.

تعتبر إدارة الحدود ومراقبة تدفقات الهجرة من أبرز المجالات التي تتجلى فيها المراقبة الأمنية البيوسياسية بشكل مكثف. ففي عالم يتسم بتزايد حركة البشر، أصبحت الدول تنظر إلى الحدود كفضاءات للمراقبة والتحكم والفرز (Walters, 2004, ص. 240-245). (لم

يعد التركيز الأمني مقتصرًا على منع الأنشطة غير القانونية، بل امتد ليشمل "إدارة" حياة المهاجرين واللاجئين.

تُستخدم مجموعة واسعة من تقنيات المراقبة في هذا المجال. فقواعد البيانات البيومترية مثل "يوروداك" (Eurodac) في الاتحاد الأوروبي، والتي تخزن بصمات أصابع مئات الآلاف من طالبي اللجوء سنويًا (يمكن البحث عن أرقام دقيقة من المفوضية الأوروبية أو يوروستات)، تهدف إلى منع تقديم طلبات لجوء متعددة. كما تُستخدم أنظمة التعرف على الوجه في المطارات والمعابر الحدودية. على سبيل المثال، تقوم وكالة حماية الحدود والجمارك الأمريكية (CBP) بتوسيع استخدام تقنية التعرف على الوجه في المطارات الرئيسية للتحقق من هويات المسافرين الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، يتم جمع وتحليل بيانات شخصية للمهاجرين، بما في ذلك معلوماتهم الصحية وتاريخ سفرهم، لتقييم "مخاطرهم" الأمنية. وقد أثارت بعض الدول جدلاً حول مقترحات لجمع بيانات وسائل التواصل الاجتماعي للمتقدمين للحصول على تأشيرات.

إن هذه الممارسات غالبًا ما تؤدي إلى تجريد المهاجرين واللاجئين من إنسانيتهم وتحويلهم إلى مجرد "أجساد" يجب التحكم فيها. وكما يشير أغامبين (1998)، فإن المخيمات ومراكز الاحتجاز، التي قد تحتجز عشرات الآلاف من الأشخاص في ظروف صعبة في مناطق حدودية مختلفة حول العالم (يمكن البحث عن تقارير من منظمات حقوق الإنسان أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، تمثل فضاءات للاستثناء حيث يتم تعليق الحقوق الأساسية. يتم إخضاع المهاجرين لإجراءات فحص مستمرة، ويتم تقييمهم بناءً على مدى "فائدتهم" أو "تهديدهم" للدولة المضيفة، مما يعكس منطقًا بيوسياسيًا يهدف إلى إدارة "السكان المرغوب فيهم" واستبعاد "السكان غير المرغوب فيهم".

2. مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: المراقبة الاستباقية وتنميط المخاطر.

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول رئيسية في تطور ممارسات المراقبة الأمنية، حيث أدت إلى توسع هائل في صلاحيات الأجهزة الأمنية. في هذا السياق، لم تعد المراقبة تهدف فقط إلى التحقيق في الجرائم بعد وقوعها، بل أصبحت تركز بشكل متزايد على "الاستباق (pre-emption)" أي محاولة منع وقوع الهجمات الإرهابية قبل حدوثها (Amoore, 2006 ص. 336-340)

تعتمد هذه المراقبة الاستباقية بشكل كبير على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات. برامج مراقبة الاتصالات واسعة النطاق التي كشفت عنها وثائق سنودن، مثل برامج وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA)، جمعت بيانات وصفية (metadata) لملايين المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية. تُستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل هذه البيانات والبحث عن أنماط "مشبوهة". ويتم بناء "ملفات تعريف (profiles)" للأفراد بناءً على هذه التحليلات. على سبيل المثال، قوائم المراقبة الإرهابية (watchlist) التي تحتفظ بها حكومات مختلفة تحتوي على أسماء مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الأفراد الذين يعتبرون "مشبوهين" أو "ذوي صلة بالإرهاب".

إن هذا التحول نحو "المراقبة الاستباقية" و"تنميط المخاطر" يثير قضايا أخلاقية وقانونية جوهرية. فمن خلال التركيز على "الاحتمالات" و"المخاطر المستقبلية" بدلاً من "الأفعال المرتكبة"، فإن هذه المراقبة تهدد بتقويض مبدأ الافتراض بالبراءة (Lyon, 2003) ص. 15-20. (فقد يتم استهداف الأفراد بناءً على "احتمال" ارتكابهم لجريمة. علاوة على ذلك، فإن عمليات التنميط غالباً ما تستند إلى معايير غامضة، وقد تعكس تحيزات قائمة. وقد أظهرت تقارير لمنظمات حقوقية أن بعض برامج التنميط المستخدمة في المطارات أو من قبل أجهزة إنفاذ القانون قد تستهدف بشكل غير متناسب أفراداً من خلفيات عرقية أو دينية معينة. إن

المراقبة في سياق مكافحة الإرهاب تتجاوز وظيفتها التقليدية لتصبح أداة للتحكم الاجتماعي والسياسي.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الحيوية لأنظمة المراقبة الأمنية في العصر الرقمي من خلال مقارنة مفاهيمية تستند إلى أعمال مفكرين رئيسيين مثل ميشيل فوكو وجورجيو أغامبين ومدارس الدراسات الأمنية النقدية. تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تحول المراقبة من مجرد رصد للسلوكيات إلى آليات معقدة لإدارة الحياة نفسها، وكيف تؤثر هذه الآليات على الأفراد والمجتمعات في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة. وقد أظهر التحليل أن المراقبة المعاصرة، عندما تُفهم من منظور السياسة الحيوية، تتجاوز بالفعل وظيفتها التقليدية في حفظ النظام لتصبح أداة أساسية لإدارة وتنظيم الحياة السكانية. وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى، حيث أن هذا التحول يؤدي إلى تآكل متزايد للخصوصية الفردية ويساهم في تحديد أشكال من "الحياة العارية" القابلة للإقصاء والتحكم، خاصة في سياقات مثل إدارة الحدود ومكافحة الإرهاب.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية، حيث أن التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تكنولوجيا التعرف البيومتري، قد عززت بشكل غير مسبوق قدرة السلطة على ممارسة المراقبة البيوسياسية. هذه التقنيات لا تسهل فقط جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات، بل تمكن أيضاً من عمليات الفرز والتصنيف والتنبؤ التي تعمق من إمكانيات التحكم والتمييز على المستويين الفردي والجماعي، كما رأينا في أمثلة برامج المراقبة الاستباقية وأنظمة الائتمان الاجتماعي. وعليه يمكن تقديم النتائج التالية:

✓ تتقاطع مفاهيم المراقبة والسياسة الحيوية والأمننة بشكل وثيق في العصر الرقمي، حيث تصبح الحياة البيولوجية والاجتماعية للسكان هدفاً ورهاناً للممارسات الأمنية.

- ✓ تعمل التقنيات الرقمية (البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، التعرف البيومتري) كمعززات قوية للمراقبة الأمنية البيوسياسية، موسعة نطاقها وعمقها.
- ✓ تتجلى المراقبة البيوسياسية بوضوح في مجالات مثل إدارة الحدود والهجرة ومكافحة الإرهاب، حيث يتم استخدام تقنيات متقدمة لتصنيف الأفراد وتنميط المخاطر والتحكم في الحركة.
- ✓ تؤدي هذه الممارسات إلى تداعيات نقدية هامة تتعلق بتآكل الخصوصية، وإعادة إنتاج أشكال من التمييز، وتحدي مفاهيم المواطنة والحقوق الديمقراطية.
- ✓ هناك حاجة ماسة لتطوير أطر قانونية وأخلاقية جديدة، وتعزيز الوعي النقدي، واستكشاف آليات للمقاومة والمساءلة لمواجهة تحديات المراقبة الأمنية البيوسياسية في العصر الرقمي.

إن فهم هذه الديناميكيات المعقدة يتطلب مقارنة نقدية متعددة التخصصات تجمع بين النظرية الاجتماعية والفلسفة السياسية ودراسات التكنولوجيا والقانون، بهدف بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً تحترم كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية في مواجهة التوسع المستمر لسلطة المراقبة.

قائمة المراجع المستخدمة

1. أغامبين، ج. (1998). *الإنسان المستباح: السلطة السيادية والحياة العارية*. (ترجمة د. هيلر-روزين). مطبعة جامعة ستانفورد.
2. أغامبين، ج. (2005). *حالة الاستثناء*. مطبعة جامعة شيكاغو.
3. أجانا، ب. (2005). *المراقبة والسياسة الحيوية. المجلة الإلكترونية لعلم الاجتماع*، 7.
4. أجانا، ب. (2013). *الحكم من خلال القياسات الحيوية: السياسة الحيوية للهوية*. بالجريف ماكميلان.

5. أمور، ل. (2006). الحدود البيومترية: حكم التنقلات في الحرب على الإرهاب. *الجغرافيا السياسية*، 25(3)، 351-336.
6. باومان، ز. (2007). *الأزمة السائلة: العيش في عصر اللايقين*. مطبعة بوليتي.
7. بوث، ك. (1991). الأمن والتحرر. *مراجعة الدراسات الدولية*، 17(4)، 326-313.
8. بوستر، م. (1990). *نمط المعلومات: ما بعد البنيوية والسياق الاجتماعي*. مطبعة جامعة شيكاغو.
9. بوزان، ب.، ويفر، أ.، ودي وايلد، ج. (1998). *الأمن: إطار جديد للتحليل*. لين رينر للنشر.
10. بيبغو، د. (2002). الأمن والهجرة: نحو نقد لحكومية القلق. *البدائل: عالمية، محلية، سياسية*، 27(2)، 92-63.
11. شطارة، ع. (2022). دراسات المراقبة من منظور السياسة الحيوية: تحليل نقدي للتحكم في الحياة في العصر الرقمي. *تبين للدراسات الفكرية والثقافية*، (40)، هي 4 و 6].
12. شطارة، ع.، ونصار، د. (2022). مفهوم السياسات الحيوية بين ميشيل فوكو وجورجيو أغامبين. *تبين للدراسات الفكرية والثقافية*، (40)، 113-93.
13. فوكو، م. (1978). *تاريخ الجنسانية، المجلد الأول: إرادة المعرفة*. (ترجمة ر. هيرلي). كتب بانثيون.
14. فوكو، م. (1990). *المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن*. (ترجمة علي مقلد). مركز الإنماء القومي.
15. فوكو، م. (2003a). *يجب الدفاع عن المجتمع: محاضرات في الكوليج دو فرانس، 1975-1976*. (ترجمة د. ماسي). بيكادور.
16. فوكو، م. (2016). *المجتمع العقابي: دروس الكوليج دو فرانس (1972-1973)* (ترجمة الزواوي بغورة، 2021). مركز دراسات الوحدة العربية/المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
17. فاستر كايبتال. (2025). *المراقبة الأكاديمية: استراتيجيات الارتداد من الدرجة الأساسية المنخفضة*.
18. ليون، د. (محرر). (2003). *المراقبة كفض اجتماعي: الخصوصية والمخاطر والتميز الرقمي*. روتليدج.
19. ليون، د. (2009). *تحديد المواطنين: بطاقات الهوية كأداة مراقبة*. مطبعة بوليتي.
20. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. (2025). *مراجعة كتاب: (المراقبة السائلة)*.
21. نوبل، ص. ي. (2018). *خوارزميات القمع: كيف تعزز محركات البحث العنصرية*. مطبعة جامعة نيويورك.
22. فان دير بلوغ، إ. (2005). *الجسد القابل للقراءة آلياً: مقالات حول القياسات الحيوية والحمض النووي والمراقبة*. شايفر للنشر.

23. والترز، و. (2004). حدود آمنة، ملاذ آمن، سياسات الإسكان. *دراسات المواطنة*، 8(3)، 237-260.

24. زوبوف، ش. (2019). *عصر رأسمالية المراقبة: الكفاح من أجل مستقبل إنساني على الحدود الجديدة للسلطة*. بابليك أفيرز.

المراجع اجنبية

2. Walters, W. (2004). Secure Borders, Safe Haven, Domopolitics. *Citizenship Studies*, 8(3), 237-260.
3. Van der Ploeg, I. (2005). *The Machine-Readable Body: Essays on Biometrics, DNA and Surveillance*. Shaker Publishing.
4. Amoore, L. (2006). Biometric borders: Governing mobilities in the war on terror. *Political Geography*, 25(3), 336-351.
5. Lyon, D. (Ed.). (2003). *Surveillance as Social Sorting: Privacy, Risk, and Digital Discrimination*. Routledge.
6. Angwin, J., Larson, J., Mattu, S., & Kirchner, L. (2016, May 23). Machine Bias. *ProPublica*.
7. Buolamwini, J., & Gebru, T. (2018). Gender Shades: Intersectional Accuracy Disparities in Commercial Gender Classification. *Proceedings of Machine Learning Research*, 81, 1–15.
8. Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. PublicAffairs.
9. Noble, S. U. (2018). *Algorithms of Oppression: How Search Engines Reinforce Racism*. New York University Press.
10. Ajana, B. (2013). *Governing through Biometrics: The Biopolitics of Identity*. Palgrave Macmillan.
11. Lyon, D. (2009). *Identifying Citizens: ID Cards as Surveillance*. Polity Press.